

الاتحاد العام للعمال الجزائريين ودوره في الدفع بإضراب الثمانية أيام 28 جانفي – 4 فيفري 1957م.

## The Role of the General Union of Algerian Workers in Advancing the Eight-Day Strike from January 28 to February 4, 1957.

د. عبد الكريم طهير<sup>1</sup>، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف (الجزائر)،

Tāhīr 'Ābdēlkrīm, University of Chelef, Algeria. [a.tahir@univ-chlef.dz](mailto:a.tahir@univ-chlef.dz)

تاريخ النشر: 2024/09/12

تاريخ القبول: 2024/09/09

تاريخ الاستلام: 2024/08/23

### الملخص:

لم يكن دور النقابات العمالية خلال الثورة التحريرية الكبرى بالجزائر (1954-1962م) مجرد عمل نقابي مطلبى يتوخى تحسين الظروف الاجتماعية للعمال الجزائريين، بل كانت أداة من أدوات النضال الثوري التي وظفتها جبهة التحرير الوطني في معركتها التحريرية ضد الاستعمار الفرنسي، وذلك من خلال كسب التأييد والمساندة للقضية الجزائرية في الأوساط العالمية، وكذا التنديد بالسياسة الاستعمارية، ناهيك عن تأكيدها أن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري.

بناء على ما تقدم فإتينا من خلال هذا المقال سنحاول إبراز أهمية تبني الاتحاد العام للعمال الجزائريين للإضراب الذي أعلنته جبهة التحرير الوطني والذي امتد ما بين 28 جانفي إلى 04 فيفري 1957م، مع الوقوف على قيمة التناسق بين النشاط السياسي والعمالي لتحقيق أهداف الثورة التحريرية الجزائرية وإعطائها بعدا وطنيا ودوليا.

**كلمات مفتاحية:** الاتحاد العام للعمال الجزائريين؛ إضراب الثمانية أيام؛ جبهة التحرير الوطني؛ الثورة التحريرية الجزائرية.

### Abstract:

The role of labor unions during the Great Algerian Revolution (1954-1962) was not merely about advocating for better social conditions for Algerian workers. Instead, they served as tools of revolutionary struggle, utilized by the National Liberation Front (FLN) in its fight for independence against French colonialism. Through their efforts, they garnered international support for the Algerian cause, condemned colonial policies, and reaffirmed that the FLN was the legitimate and sole representative of the Algerian people.

This article aims to highlight the significance of the General Union of Algerian Workers' adoption of the strike called by the FLN, which lasted from January 28 to February 4, 1957. It will also examine the value of the coordination between political and labor activities in achieving the goals of the Algerian War of Independence, giving it both national and international dimensions.

**Keywords:** The General Union of Algerian Workers; The Eight-Day Strike; The National Liberation, Algerian Revolution.

<sup>1</sup> عبد الكريم طهير ، [a.tahir@univ-chlef.dz](mailto:a.tahir@univ-chlef.dz)

مقدمة:

لم يكن دور النقابات العمالية خلال الثورة التحريرية الكبرى في الجزائر (1954-1962م) مجرد نشاط نقابي يهدف إلى تحسين الظروف الاجتماعية للعمال الجزائريين، بل تعدى ذلك ليصبح جزءاً أساسياً من النضال الثوري ضد الاستعمار الفرنسي. قامت جبهة التحرير الوطني بتوظيف هذه النقابات كأداة استراتيجية في معركتها التحريرية، حيث ساهمت في كسب التأييد الدولي للقضية الجزائرية، وفي فضح ممارسات الاستعمار الفرنسي على الساحة العالمية. كما للنقابات دور محوري في التأكيد على أن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري.

في سياق هذا الحدث وحيثياته، يطرح هذا المقال إشكالية رئيسية تتمثل في فهم أهمية ودور النقابات العمالية الجزائرية، وخاصة الاتحاد العام للعمال الجزائريين، في دعم الثورة التحريرية الكبرى. كيف ساهم تبني النقابات للإضراب الذي أعلنته جبهة التحرير الوطني من 28 جانفي إلى 04 فيفري 1957م في تعزيز التناسق بين النشاط السياسي والعمالي لتحقيق أهداف الثورة، وإعطائها بعداً وطنياً ودولياً؟

يهدف هذا المقال إلى:

1. تحليل دور الاتحاد العام للعمال الجزائريين في الثورة التحريرية من خلال تبني الإضراب الشهير الذي أعلنته جبهة التحرير الوطني.
2. استكشاف أهمية التناسق بين النشاط السياسي والعمالي في تعزيز الثورة الجزائرية.
3. تقييم الأثر الدولي والإقليمي لتلك الجهود النقابية في مسار الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي.

بناء على فكرة البحث وموضوعه سنعتمد على منهجية تحليلية تاريخية، تستند إلى دراسة الكتابات التاريخية المتعلقة بالنشاط النقابي في الجزائر خلال فترة الثورة التحريرية. كما سيتم تحليل الوثائق التاريخية المعاصرة للحدث ومنها "نداء الإضراب" لفهم السياق السياسي والثوري، وكيف تم توظيف العمل النقابي كجزء من الاستراتيجية العامة لجبهة التحرير الوطني لتحقيق الاستقلال.

### 1. التحضير للإضراب

كانت نية الشروع في الإضراب قد تمّ الإعلان عنها شهرا قبل التاريخ المحدد لبدايته<sup>1</sup>، حيث شرع بعدها في التحضير للإضراب من قبل لجنة التنسيق والتنفيذ التي حددت تاريخ 28 جانفي 1957م كتاريخ لبدء الإضراب وحددت مدّته بثمانية أيام أي إلى غاية 04 فيفري 1957، وهو تاريخ مصادف لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة<sup>2</sup>، وكلفت الولايات(الست) الثورية القيام بعمليات التحضير للإضراب، وتوزيع المناشير على مستوى كل ولاية<sup>3</sup>، كما شكلت عدّة لجان داخل المصالح والمؤسسات مهمتها التوعية ودعوة السكان للتزود بالمؤونة طوال أيام الإضراب، كما تمّ البدئ بتوزيع نداء الإضراب العام من قبل لجنة التنسيق والتنفيذ يوم 25 جانفي 1957 على الساعة صفر<sup>4</sup>.

أصبحت جبهة التحرير الوطني ترى في الإضراب سلاحاً فعالاً يساهم في خلق الاضطراب في صفوف السلطة الفرنسية، خاصة بعد نجاح عدة اضطرابات سابقة، مثل اغتيال الدكتور بن زرجب في تلمسان، والاضطرابات التي

شهدتها منطقة وهران بعد اختطاف الطائرة التي كانت تقل القادة الخمسة. أما بالنسبة للأحداث القريبة، فقد قام الاتحاد العام للعمال الجزائريين بتنظيم إضرابات في سبتمبر وديسمبر 1956 م<sup>5</sup>.

كان النشاط التحضيري لجهة التحرير مرتباً في كثير من الأحيان بنشاط الاتحاد العام للعمال الجزائريين، حيث إن نجاح الإضراب كان يتطلب اختيار الفئات المناسبة لتنفيذه. وكما أشار ياسف سعدي في شهادته، لم يكن من المنطقي أن يشارك المجاهدون في الجبال، أو الفدائيون، أو السجناء في الإضراب. كما أن تنفيذ الإضراب كان يتطلب التركيز على المدن الكبرى، خاصة العاصمة، التي كان لها أهمية خاصة<sup>6</sup>، خاصة في ظل تواجد الصحافة العالمية التي ستكون وسيلة لنقل صور الاضراب إلى العالم.

لذلك، كان الاتحاد العام للعمال الجزائريين هو المنظمة الأكثر كفاءة في تعبئة العمال الجزائريين وتلبية الدعوة للإضراب، نظراً لتاريخه النضالي المتميز في هذا المجال. فمنذ تأسيسه في 24 فبراير 1956، قاد الاتحاد العديد من الحركات الاحتجاجية، مثل إضراب 5 يوليو 1956، إضراب 1 نوفمبر 1956، وإضراب 3 يناير 1957، والتي حققت نجاحاً كبيراً بفضل الاستجابة الواسعة من العمال. بناءً على ذلك، بدأ الاتحاد في التحضير لإضراب الثمانية أيام بعد تبنيه قرار جبهة التحرير الوطني بإعلان الإضراب. وذكر أحد قادة الاتحاد، الجيلالي مبارك، أن عبان رمضان، عندما تحدث معه ومع زملائه حول مخاطر تبني الإضراب وإمكانية فشله، أجابهم قائلاً: "هذا أمر..."<sup>7</sup>.

وقد وردت تقارير عديدة تشير إلى تحركات النقابيين الوطنيين تحضيراً للإضراب واستعداداً له، حيث ساهم هذا التحرك، الذي شمل أطرافاً خارج نطاق المنظمة النقابية، في إيصال إشعار الإضراب إلى مختلف مناطق الوطن. وكانت هذه التحضيرات تهدف إلى نشر فكرة الإضراب دون الكشف عن مواعده، بالإضافة إلى اتخاذ احتياطات التموين تحسباً لإضراب الثمانية أيام. وفي هذا السياق، وجه الاتحاد العام للعمال الجزائريين تعليمات صارمة للعمال بالبقاء في منازلهم وتجنب التجمهر في الخارج، والالتزام بالهدوء والسلم، وعدم مقاومة الشرطة الاستعمارية إذا اقتادتهم إلى العمل بالقوة، بل دعاهم إلى الامتثال لذلك دون مواجهة، ومن ثم استغلال الفرصة للعودة دون إثارة مشاكل<sup>8</sup>.

وقد أخذت الأمانة العامة للاتحاد العام للعمال الجزائريين على عاتقها مسؤولية التحضير للإضراب، وكان من بين أعضائها علي يحيى عبد النور، علال زيتوني، أحمد بورويبة، ومبارك الجيلاني، وغيرهم، وكلفت كل ولاية بتوزيع منشور تحدد توقيت بداية ونهاية الإضراب، وتم تشكيل لجان للإضراب على مستوى الولايات<sup>9</sup>، وكذلك لجان فرعية في المناطق، والنواحي، والمدن، والأحياء، بالإضافة إلى ذلك أنشئت لجان عمل داخل القطاعات الرئيسية مثل النقل، البريد، المواصلات، المصالح البلدية، والأسواق<sup>10</sup>، ولم تقتصر مهام هذه اللجان على إعلام السكان فقط، بل شملت أيضاً توفير المؤن والمواد الغذائية لهم خلال فترة الإضراب. وتقديم مساعدات مالية للعائلات<sup>11</sup>، كما تم توجيه نداءات سرية عبر إذاعة "صوت الجزائر"<sup>12</sup>.

أصدر الأمر بالإضراب من قبل لجنة التنسيق والتنفيذ، وتبعه الاتحاد العام للعمال الجزائريين والاتحاد العام للتجار الجزائريين، الذين أوضحوا من خلال منشور سري تم توزيعه أن الأمر يتعلق "بإضراب شامل لمدة ثمانية أيام

ابتداءً من يوم 28 جانفي إلى يوم 04 فيفري بهدف إظهار الموقف بشكل أكثر حسماً<sup>13</sup>، وقد "انتشر خبر الإضراب في سياق انتشار النزعة الإرهابية التي صاحبت تشييع جنازة فروجي، رئيس اتحاد رؤساء البلديات الذي قُتل على يد أحد الفدائيين. لم يكن هذا الاغتيال من تدبير جهة التحرير الوطني كما أكد ذلك ياسف سعدي، بل من طرف ابنه المناضل، وفقاً لشهادة رب العائلة، وهكذا تم تشجيع الشعب الجزائري على خوض معركة سياسية، حيث لم يكن الإضراب يتعلق بتمرد أو عصيان كما وصفته السلطات الفرنسية، بل كان إضراباً سياسياً سلمياً<sup>14</sup>.

## 2. الدور الإعلامي للاتحاد العام للعمال الجزائريين (النداء)

بعد تحديد تاريخ ومدة الإضراب، قامت جهة التحرير الوطني بتوزيع نداء الإضراب العام في 25 يناير 1957<sup>15</sup>، معلنة أن الإضراب سيكون متزامناً مع مناقشة المسألة الجزائرية في الأمم المتحدة من طرف الجمعية العامة في جلسة استثنائية، وقد أكدت الجهة على ضرورة نجاح هذا الإضراب، داعية جميع فئات المجتمع الجزائري إلى إظهار التزامهم الوطني، رغم التهديدات الفرنسية<sup>16</sup>.

في 26 يناير 1957، أصدر الاتحاد العام للعمال الجزائريين نداءً للعمال الجزائريين نُشر في العدد 13 من صحيفة "العمال الجزائري" ، الناطقة باسم الاتحاد. أوضح الاتحاد أن الطبقة العاملة ستشارك في إضراب عام لمدة ثمانية أيام<sup>17</sup>، تزامناً مع مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة. وقد أظهر هذا التنسيق الوثيق بين الاتحاد العام للعمال الجزائريين وجهة التحرير الوطني، عزم الطرفين على إنجاح الإضراب<sup>18</sup>.

أما النداء والذي جاء على صدر الصفحة الأولى تحت عنوان "المعركة الكبرى" فجاء فيه أن الإضراب سيكون بمناسبة المناقشة الدولية التي ستفتح بهيئة الأمم المتحدة حول المسألة الجزائرية، وبعدها عدّد النداء المساهمة الفعالة والمستمرة للطبقة العاملة منذ الفاتح من نوفمبر 1954م من أجل التحرر الوطني دعا الاتحاد العام للعمال الجزائريين كل شرائح المجتمع الجزائري (العمال، المزارعين، عمّال النقل، عمّال الأرصفة، الموانئ، المناجم، الحديد، الموظفين...) إلى البرهنة على الشجاعة الثورية، ونبه الاتحاد إلى أنّ كلّ الطبقة العمّالية تنظر إلى هذا البرهان الصعب للدفاع عن الحقوق النقابية، ضدّ الإرهاب الفرنسي الأعمى، وصدّ التوقيفات، ومن أجل الحصول على الحريات الديمقراطية، وتحقيق التقدم الاجتماعي.

وأشار النداء قصد تحميس الجزائريين إلى أنّ دولا كثيرة كانت مستعمرة إلى وقت قريب هي الآن تنعم بالاستقلال، وأنّ دولا أخرى تكافح مثلما يكافح الشعب الجزائري من أجل استقلاله، لذلك يجب أن ندعو هيئة الأمم المتحدة إلى الضغط على فرنسا من أجل فتح مفاوضات حول وقف إطلاق النار عن طريق الاعتراف بحقنا في الاستقلال، كما يجب رفع الثورة إلى مستوى أعلى وذلك لضمان النصر النهائي القريب والأكيد.

يختم النداء بالتذكير أنّ خطابات الجنرال ماسو والأعمال التي تقوم بها القوات الفرنسية ضدّ العمّال والتّجار الجزائريين، وضدّ الأبرياء بالمدن والأرياف هي مؤشر ضعف وتذبذب لدى السلطات الفرنسية، لذلك يجب على العمّال

الجزائريين التحلي بالشجاعة والانضباط من أجل كسب معركة الأمم المتحدة، ومن أجل إنجاز الثورة التحريرية لأنّ هذا الإضراب هو بمثابة استفتاء لتمثيلية جبهة التحرير الوطني<sup>19</sup>.

خلال فترة الإضراب، كانت "صوت الجزائر الحرة المكافحة" تبث أخبار الإضراب كل مساء، مما أثار قلق السلطات الفرنسية ودفعها لمنح الجنرال ماسو صلاحيات واسعة للحفاظ على الأمن وكسر الإضراب. وقد هدد ماسو قائلاً: "ستفتح المتاجر، وسيتم كسر الأبواب والستائر، ولن نضمن سلامة الممتلكات"<sup>20</sup>.

ومن خلال مضمون النداء نستخلص أنّه من حيث المقصد فهو لا يختلف عن نداء جبهة التحرير الوطني، إذ ركز بشكل كبير على ضرورة إيصال صوت الشعب الجزائري إلى هيئة الأمم المتحدة، وإبراز وحدة الشعب الجزائري المطالب بالاستقلال.

وبالرغم من أنّ النداء ركز على الفئات العمالية إلا أنّ أسلوبه الحماسي والتحفيزي كان أعمق من نداء جبهة التحرير الوطني، ذلك أنّ الاتحاد العام للعمال الجزائريين له تجربة في تعبئة العمال، كما يلاحظ من خلال محتوى نداء الاتحاد خروجه عن إطاره النقابي، وانخراطه مباشرة في الحراك الثوري بتأييده العلني لجبهة التحرير الوطني والثورة التحريرية، بينما غابت المطالب الاجتماعية بشكل واضح عن محتوى النداء.

### 3- مساهمة الاتحاد في سير الإضراب:

كان للاتحاد العام للعمال الجزائريين دور بارز في ضمان نجاح الإضراب، خاصة فيما يتعلق بعملية التنظيم والتحضير. كان للاتحاد دور حاسم في إشعار السكان بقرار الإضراب، مما ساهم في تعطيل الحياة اليومية في المدن الرئيسية، ولا سيما العاصمة<sup>21</sup>.

بعد انطلاق الإضراب، كانت الاستجابة واسعة، رغم الحملات الدعائية المضللة التي أطلقها الإعلام المؤيد للسلطات الفرنسية، وتُظهر العديد من التقارير الفرنسية ارتفاع نسب المشاركة، ومنها تقرير لمجلة فرانس أوبسارفاتور نسبة نجاح الإضراب بـ 99%<sup>22</sup>، وذلك رغم الإرهاب الذي مارسه القوات الفرنسية. وفيما يلي بعض الأمثلة التي تبرز المساهمة الكبيرة للعمال في هذا الإضراب<sup>23</sup>:

- النقل العمومي (CFA): المصالح الإدارية: 100%
- مستودعات ومراكز الصيانة: 98%
- محطة الجزائر (أغا): 96%
- ترامواي الجزائر: 100% (TA)
- المستشفيات المدنية: 95%
- البريد والمواصلات: البريد المركزي: 100%
- كهرباء وغاز الجزائر: مصلحة التوزيع: 100%

- بلدية الجزائر: المصالح الإدارية: 100%

توضح هذه الأرقام مدى المشاركة الكبيرة في اليوم الأول للإضراب<sup>24</sup>. وعلى الرغم من أن العديد من العمال أُجبروا في الأيام التالية على العودة إلى أعمالهم، إلا أن التقارير الفرنسية تشير إلى أن الوضع العام بقي مشابهًا لليوم الأول<sup>25</sup>، وفي اليوم الثاني، قام الجيش بفتح المحلات دون وجود أصحابها أو الزبائن. وفي اليوم الثالث، أُجبر العمال على مغادرة منازلهم ونُقلوا بواسطة الشاحنات إلى مواقع عملهم، حيث استؤنف العمل بشكل جزئي وتحت ضغط كبير، ولم يُظهر العمال مقاومة كبيرة، وشهدت الأيام الأخيرة من الإضراب تصعيدًا في القمع من قبل القوات الفرنسية<sup>26</sup>.

ويبدو أن الإضراب شمل عدة مدن مثل الجزائر العاصمة وهران وقسنطينة<sup>27</sup>، ومدن أخرى كسطيف، برج بوعريج، عين مليلة، بجاية، والمسيلة، وهي المدن التي توجد بها أو قربها مصانع المعادن والمحاجر<sup>28</sup>، لكن الإضراب كان أكثر وضوحًا وتأثيرًا في العاصمة. في اليوم الأول<sup>29</sup>، حيث أُغلق التجار محلاتهم، وتوقف عمال الميناء عن العمل، ولم يلتحق موظفو القطارات وعربات الترامواي والفنادق بمواقع عملهم، ما جعل المدينة تبدو شبه خالية، باستثناء بعض وجود الأوروبيين في أحيائهم، في حين كانت القوات العسكرية منتشرة في كل مكان<sup>30</sup>.

#### 4- رد فعل السلطات الاستعمارية اتجاه موقف الاتحاد:

لم تدخر السلطات الاستعمارية الفرنسية جهدًا في تكسير الحركة الإضرابية منذ يومها الأول، وذلك باستخدام مختلف الوسائل والأساليب<sup>31</sup>، حيث مارست السلطات الفرنسية بقيادة "ماسو" دعاية واسعة لانتشار الإضراب، واعتبرت الإضراب حركة تمردية، وتوعدت حكومة "لاكوست" بقطع رأس المنظمات التجارية والاقتصادية الجزائرية، وإقامة نظام معلومات رسمي يهدف إلى معرفتهم والقبض عليهم<sup>32</sup>، كما اتخذت السلطات الفرنسية إجراءات صارمة اتجاه المضربين ومنها:

- إجبار المعلمين والموظفين على الالتحاق بأماكن عملهم، وقادت بعض منهم إلى مراكز الشرطة من أجل استجوابهم، وفرضت على بعضهم العمل في تنظيف الشوارع<sup>33</sup>.
- الإيعاز إلى مستخدمين الأوروبيين بمعاينة المضربين باعتبارهم حسبًا قاموا بإضراب ذوا طابع سياسي، وليس ذوا طابع مهني.
- الإقدام على اعتقال مناضلي الاتحاد العام للعمال الجزائريين ووضعهم في المعتقلات قصد استنطاقهم.

وقد كان لهذه السياسة الاستعمارية تأثير شديد على مسار الاتحاد العام للعمال الجزائريين، فبعد بعد نهاية إضراب الثمانية أيام بدأ الاتحاد تشهد تغييرات على مستوى قيادته، حيث تداول على إدارته في هذه الفترة القصيرة خمس أمانات عامة سقطت الواحدة تلوى الأخرى، بسبب الاضطهاد الفرنسي، وهو ما جعل أمر مواصلة الاتحاد لنشاطاته بالجزائر من الأمور المستحيلة، مما اضطر مسؤوليه إلى مغادرة الجزائر وإنشاء بعثة خارجية بتونس تسهر على مواصلة نشاط الاتحاد من هنالك، والدخول في النشاط السري بالجزائر<sup>34</sup>.

لم تألُ السلطات الاستعمارية الفرنسية جهدًا في محاولة إفشال الحركة الإضرابية منذ يومها الأول، مستعملة كل الوسائل والأساليب المتاحة. وتحت قيادة "ماسو"، قامت السلطات الفرنسية بحملة دعائية واسعة النطاق لتشويه

الإضراب، واصفة إياه بأنه حركة تمردية، بينما هددت حكومة "لاكوست" بقطع رؤوس المنظمات التجارية والاقتصادية الجزائرية، وإقامة نظام معلوماتي رسمي لتحديد هوياتهم والقبض عليهم، ومن بين الإجراءات الصارمة التي اتخذتها السلطات الفرنسية ضد المضربين:

- إجبار المعلمين والموظفين على العودة إلى أماكن عملهم، مع اقتياد بعضهم إلى مراكز الشرطة للاستجواب.
- تحريض المستخدمين الأوروبيين على معاقبة المضربين، بزعم أن الإضراب كان سياسياً وليس مهنيًا.
- اعتقال مناضلي الاتحاد العام للعمال الجزائريين ووضعهم في المعتقلات لاستجوابهم.

بعد انتهاء إضراب الثمانية أيام، تعرض الاتحاد لتغييرات كبيرة في قيادته، حيث تعاقبت عليه خمس أمانات عامة في فترة قصيرة، وكلها سقطت واحدة تلو الأخرى بسبب القمع الفرنسي. هذا الوضع جعل استمرار نشاط الاتحاد في الجزائر يبدو مستحيلًا، مما اضطر مسؤوليه إلى مغادرة البلاد وتأسيس بعثة خارجية في تونس للإشراف على مواصلة نشاط الاتحاد من هناك، والانخراط في النشاط السري داخل الجزائر.

#### 5- نتائج الإضراب:

أوضح بن يوسف بن خدة، الذي كان عضوًا في قيادة المنطقة المستقلة، أن الإضراب أحدث تحولًا جذريًا في الوضع القائم. فبعد مرور 48 ساعة على بدء الإضراب، فقدت العاصمة السيطرة الذاتية وتعرضت لاضطرابات كبيرة بسبب القمع الوحشي للفرقة العاشرة للمظليين بقيادة الجنرال ماسو، وعمليات الترهيب المتواصلة. تم فرض رقابة بوليسية وعسكرية مشددة على السكان والمناضلين الذين بقوا داخل المدينة<sup>35</sup>.

على الرغم من القمع، نجح الإضراب في تحويل السجون والمعتقلات إلى مدارس للتثقيف السياسي للمعتقلين، وانضم آلاف الشباب الفارين من العنف إلى صفوف المقاومة في المناطق الريفية والحدودية، مما عزز تنظيم جيش التحرير الوطني، وبالرغم من كل وسائل القمع، كان الإضراب بمثابة انتصار سياسي داخلي<sup>36</sup>، وق أوردت جريدة المجاهد ما يفيد بذلك حيث رأت أنه كرس التضامن الشعبي مع هيئة التحرير الوطني كمثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري<sup>37</sup>، أما على المستوى الدولي فقد أسهم الإضراب في تبني الأمم المتحدة قرارًا يدعو إلى حل سلمي، ديمقراطي وعادل، ففي 15 فيفري 1957 وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على لائحة عبرت فيها عن أملها في إيجاز حل سلمي وديمقراطي عادل للقضية الجزائرية وفقا لميثاق الأمم المتحدة بالتعاون بين الأطراف، مما أفقد السلطات الفرنسية دعم الرأي العام العالمي بسبب التجاوزات العسكرية والأمنية التي أمرت بها ودعمتها<sup>38</sup>.

كما يجب الإشارة إلى أن الرابطة العامة للعمال الجزائريين، التي تأسست في فبراير 1957 كفرع للاتحاد العام للعمال الجزائريين، قد نظمت إضرابًا استمر ثمانية أيام دعمًا للجهة، بالتعاون مع لجنة تابعة لجهة التحرير الوطني، وحققت الإضراب نجاحًا كبيرًا<sup>39</sup>، كم لقي الإضراب دعما مغاربيا خاصة من خلال النقابات، فقد أعلنت التنظيمات في تونس إضرابا عاما يوم 30 جانفي 1957 دعما للاتحاد العام للعمال الجزائريين، وتشهيرا للقضية الجزائرية عبر الاعلام التونسي<sup>40</sup>.

أصدر الاتحاد العام للعمال الجزائريين لفترة وجيزة مجلة "العامل الجزائري" المحظورة في الجزائر، والتي كانت تعمل على التنسيق مع النقابات الفرنسية، وخاصة مع الاتحاد الفرنسي للعمال المسيحيين. وبعد حل المجلة في عام 1958، استمرت في العمل سرًا<sup>41</sup>.

ويجدر بالذكر أن العشرات من مسؤولي اتحاد جبهة التحرير الوطني في فرنسا تم اعتقالهم في فبراير 1957، وتم تشكيل لجنة مؤقتة لاستبدالهم بانتظار تعيين مسؤول جديد، وهو عمر بوداود، من قبل لجنة التنسيق والتنفيذ في يونيو 1957<sup>42</sup>.

#### خاتمة:

في ختام هذا المقال، يتضح بجلاء الدور المحوري الذي أداه الاتحاد العام للعمال الجزائريين خلال الثورة التحريرية، وخاصة من خلال إضراب "الثمانية أيام". لقد كان هذا الإضراب أكثر من مجرد حركة احتجاجية تقليدية؛ فقد برز من خلاله التوجه الثوري للاتحاد والجهود الهائلة التي بذلها لدعم جبهة التحرير الوطني والثورة ككل. فلم يكن الاتحاد مجرد منظمة نقابية تسعى لتحسين الظروف الاجتماعية للعمال الجزائريين عبر المطالبة بالإصلاحات من فرنسا، بل كان أداة فعالة للنضال ضد الاستعمار الفرنسي.

أثبت الإضراب أهمية العمل السلمي في دعم النضال العسكري، حيث عبّر عن مطالب جبهة التحرير الوطني بطرق سلمية، وأصاب المؤسسات الاستعمارية بالشلل بفضل عزوف العمال عن العمل استجابة لنداء الواجب الوطني. وهذا يعكس القيمة الكبيرة للعمل النقابي في النضال الثوري، ويبرز التناسق بين العمل السياسي والعمالي. وعلاوة على ذلك، لم يكن هذا الإضراب مجرد احتجاج على قضايا اجتماعية كرفع الضرائب أو نقص المواد، بل كان إضرابًا سياسيًا بامتياز، هدفه دعم جبهة التحرير الوطني في تدويل القضية الجزائرية في مناقشات الأمم المتحدة، إنّ هذا التلاحم بين الحراك النقابي والسياسي يعد من أهم العوامل التي ساهمت في تحقيق الاستقلال الوطني، مما يبرز دور الاتحاد كركيزة أساسية في مسيرة التحرير الوطني الجزائري.

الهوامش (الإحالات):

- 1 - خلوف بغداد، "الحركة الاضرابية للاتحاد العام للعمال الجزائريين من خلال الوثائق الأرشيفية، المجلة الجزائرية للمخطوطات"، المجلد 13، العدد: 01، جوان 2013، ص 85.
- 2 - تأجل عقد هذه الدورة أكثر من مرة، محمد عباس، رواد الوطنية شهادة 28 شخصية، د ط، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 454.
- 3 - عبد الوهاب يحيياوي، قراءة في إضراب الثمانية أيام، مجلة تاريخ المغرب العربي، المجلد: 3، العدد: 3، ص 266.
- 4 - خلوف بغداد، المرجع السابق، ص 84.
- 5 - محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، تر: العربي بوينون، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م، ص 114.
- 6 - شهادة ياسف سعدي، الطبعة السابعة للندوة التاريخية لمستوى الذاكرة، 28 جانفي 2009، مجلة الجيش، العدد 571، ص 52.
- 7 - لوافي سومية، "إضراب الثمانية أيام يرفع صوت الجزائر إلى مبنى نيويورك"، مجلة المعاف للبحوث والدراسات التاريخية، المجلد 3، العدد 9، جانفي 2017، ص 75.
- 8 - محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 115.
- 9 - Khalifa Mameri, L guerre d'Algrie Abanne Ramdhane, edition L Arnattan, Paris, p102.
- 10 - زهور لونيبي، رواية المسرح، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 100.
- 11 - سومية لوافي، المرجع السابق، ص 92.
- 12 - ليلى تيتة، تطور الرأي العام للعمال الجزائريين إزاء الثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، فرع التاريخ، جامعة باتنة، 2012-2013، ص 183.
- 13 - محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 108، 114 - 115.
- 14 - محفوظ قداش، المرجع نفسه، ص 114 - 115.
- 15 - خلوف بغداد، المرجع السابق، ص 84.
- 16 - خلوف بغداد، المرجع السابق، ص 84.
- 17 - Tegua Mohamed, l'Algerie en guerre, Alger, O.P.U, 1988, p147.
- 18 - ليلى تيتة، المرجع السابق، ص 183.
- 19 - خلوف بغداد، المرجع السابق، ص 85.
- 20 - محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 114.
- 21 - لوافي سومية، المرجع السابق، ص 79.
- 22 - محمد عباس، المرجع السابق، ص 390.
- 23 - خلوف بغداد، المرجع السابق، ص 87.
- 24 - زهير إحدادن، مختصر الثورة الجزائرية 1954-1962، د ط، وزارة الثقافة، الجزائر، د ت، ص 40.
- 25 - زهير إحدادن، مختصر الثورة الجزائرية 1954-1962، د ط، وزارة الثقافة، الجزائر، د ت، ص 40.
- 26 - خلوف بغداد، الحركة العمالية الجزائرية ونشاطها أثناء الثورة التحريرية، أطروحة الدكتوراه، اشرف بن نعيمة عبد المجيد، جامعة وهران، 2014-2015م، ص 237.
- 27 - محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 115.
- 28 - محمود آيت مدور، الحركة العمالية في الجزائر إبان الفترة الاستعمارية بين النضالات الاجتماعية والكفاح، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية. جامعة الجزائر 2، 2013، ص 408.
- 29 - محمد بكار، "الإضراب العام ل 8 أيام (28 جانفي - 04 فيفري 1957) من خلا تقارير (SLNA) الربط للشمال الافريقي"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 4، ماي 2022، ص 889-890.
- 30 - رايح لونيبي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصرة 183-1989، ار المعرفة، الجزائر، 2010، ج 2، ص 20.
- 31 - عبد الوهاب يحيياوي، المرجع السابق، ص 271.
- 32 - عبد الوهاب يحيياوي، المرجع السابق، ص 271.

- 33 - لرباس نبيلة، "إضراب الثمانية أيام والقمع الاستعماري في المنطقة المستقلة للجزائر 28 جانفي - 04 فيفري 1957م"، مجلة قضايا تاريخية، المجلد 6، العدد 2، أكتوبر 2021، ص 10.
- 34 - خلوف بغداد، المرجع السابق، ص 247.
- 35 - محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 116.
- 36 - محفوظ قداش، المرجع نفسه، ص 117.
- 37 - محفوظ قداش، المرجع نفسه، ص 116.
- 38 - محفوظ قداش، المرجع نفسه، ص 116.
- 39 - محفوظ قداش، المرجع نفسه، ص 117.
- 40 - لوفي سومية، المرجع السابق، ص 81.
- 41 - محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 117.
- 42 - تكران الجيلالي، دراسة في إراب الثمانية أيام وانعكاساته، مجلة القرطاس للدراسات الحضارية والفكرية، جامعة تلمسان، مج 7، ع 1، 2020، ص 188.